الجدوى الاقتصادية لانضمام مصر لتجمع البريكس (الفرص – التحديات)

إعداد

د. آمال محمود قطب

مدرس الاقتصاد، جامعة الأزهر (بنات)

dramalkotp@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد السادس ــ العدد الثاني ــ الجزء الرابع ــ يوليو ٢٠٢٥

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

قطب، آمال محمود .(٢٠٢٥). الجدوى الاقتصادية لانضمام مصر لتجمع البريكس (الفرص – التحديات)، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، (٢)٤، ٢٧١-٣٠٠.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

الجدوى الاقتصادية لانضمام مصر لتجمع البريكس (الفرص – التحديات)

د. آمال محمود قطب

المستخلص:

يدور موضوع البحث حول الجدوى الاقتصادية لانضمام مصر لتجمع البريكس، والفرص والتحديات التى قد تواجه الاقتصاد المصري بانضمامه لهذا التجمع، وقد بدأ البحث بعرض أسباب وأهداف نشأة البريكس وتطوره منذ نشأته وحتى الوقت الحالى، مع بيان الأهمية الاقتصادية للتجمع، ثم قام البحث بعرض المصالح المتبادلة بين مصر ودول البريكس، والعلاقات التجارية بين مصر والتكتل،فهناك علاقات اقتصادية ضخمة بين مصر ودول البريكس؛ حيث أن القيمة الإجمالية للتجارة بين مصر والبريكس سجلت ٣١,٢ مليار دولار عام ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٢٨,٣ مليارردولار فى عام ٢٠٢١، وبالتالى تستحوذ دول البريكس على ٢١٪ من حجم التجارة الخارجية الإجمالية المصرية عام ٢٠٢٢ ، باللإضافة الى وجود العديد من الفرص التى تعود على الاقتصاد المصري من انضمامه للبريكس، مثل الحد من هيمنة الدولار، وانسجام أهداف البريكس مع رؤية مصر ٢٠٣٠، ثم قام البحث بعرض بعض من التحديات المتوقعة التى من الممكن ان تحدث للاقتصاد المصري جراء انضمامه لتجمع البريكس، وتحليل كل من الفرص والتحديات من خلال بعض النظريات الاقتصادية ذات الصلة بموضوع البحث وتطبيقها على الاقتصاد المصري، للوصول إلى الجدوى الاقتصادية من انضمام مصر لتجمع البريكس، وينتهي البحث باستخلاص مجموعة من النتائج مع اقتراح بعض التوصيات التى من شأنها تفعيل ودعم الشراكة والتعاون بين مصر ومجموعة البريكس.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية- البريكس- التعريفة الجمركية- مصر- الصين.

١) المقدمة:

يعتبر تجمع البريكس(BRISC)، تجمعاً اقتصادياً وسياسياً يضم خمس دول ذات اقتصادات كبيرة على الساحة العالمية(البرازيل، روسيا، الهند،الصين، جنوب إفريقيا)، تأسس التجمع بصورة رسمية فى عام 2009، حيث تمثل دول البريكس نسبة كبيرة من سكان العالم والناتج المحلى الإجمالى العالمي، الأمر الذى يجعلها قوة اقتصادية وسياسية مؤثرة.

تهدف دول البريكس إلى تعزيز التعاون الاقتصادى والسياسى بين الأعضاء، بالإضافة إلى دعم التنمية المستدامة ومحاولة بناء كيان يُعتمد عليه وخاصة فى المؤسسات المالية الدولية؛ مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولي، وبالتالى تسعى مجموعة البريكس إلى انشاء نظام عالمي أكثر توازناً ويكون بعيداً عن هيمنة الاقتصادات الكبرى.

وقد أبدت مصر فى السنوات الأخيرة، اهتماماً متزايداً لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع القوى الصاعدة العالمية عن طريق الانضمام إلى تكتل البريكس، وباعتبار ما تتميز به مصر من موقع استراتيجى وقوة اقتصادية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ فهي بالنسبة لمجموعة البريكس تعتبر شريكاً مهماً.

وفى هذا الإطار، يسعى البحث إلى معرفة جدوى انضمام مصر إلى تجمع بريكس، وماهى المكاسب التى تعود على الاقتصاد المصرى أو ما تأثير هذا الانضمام على الاقتصاد المصري، وذلك من خلال التعرف على تطور تجمع البريكس ودوافع وأهداف نشأته، والأهمية الاقتصادية لهذا التجمع، والفرص التى تعود على الاقتصاد الوطنى لمصر، بالإضافة إلى إبراز أهم التحديات التى قد تواجه الاقتصاد المصري بانضمامه إلى هذا التكتل، واستخدام بعض النظريات الاقتصادية والسياسة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتطبيقها على مصر لتحليل الفرص والتحديات المرتبطة بالإقتصاد المصري، مع عرض بعض الإجراءات التى من الممكن اتخاذها لمواجهة تلك التحديات، وفى ختام البحث، يعرض مجموعة من النتائج وبعض التوصيات التى تعمل على دعم وتفعيل الشراكة بين مصر ودول البريكس.

مشكلة البحث:

يواجه النظام العالمى اليوم الكثير من الانتقادات؛ بسبب قيادة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية، باعتبارها السبب المباشر فى زيادة عمق مظاهر التخلف والفقر والأزمات التى مر بها الاقتصاد العالمى، ومن أبرزها الأزمة الاقتصادية العالمية فى عام ٢٠٠٨، والتى نتج عنها تراجعاً حاداً فى أداء النمو الاقتصادى لبعض الدول المتقدمة ذات الاقتصادات الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فى الوقت الذى صعدت فيه اقتصادات أخرى فى النمو والتطور مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا وأندونيسا وماليزيا وغيرها من الاقتصادات الناشئة، والتى استطاعت تجاوز الأزمة وتمكنت من الإنطلاق كقوة اقتصادية عالمية بسبب تمتعها بموارد اقتصادية وجغرافية وديموجرافية، مما شجع بعض هذه الدول على الدخول فى تجمع اقتصادى هدفه الشراكة والتعاون والتكامل ليصبح قوة مؤثرة وصاحبة قرار فى النظام الاقتصادى العالمى بجانب الدول المتقدمة.

ومن هنا انطلق تجمع دول بريكس منذ بداية قمته الأولى عام ٢٠٠٩، معلناً عن تكتله القائم على المصالح الاقتصادية المشتركة والمطالبة بمكانة دولية تكون متناسبة مع قدراته وامكانياته الإقتصادية، وبعد إعلان تجمع " بريكس" عن دعوة مصر للانضمام لعضويته اعتباراً من يناير ٢٠٢٤، برزت تساؤلات عدة بشأن المكاسب المتوقعة وطبيعة الفرص والتحديات التى قد تواجه مصر عقب الانضمام.

وهذا ماتحاول الورقة البحثية الإجابة عنه بشكل تحليلى من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسى التالى:

ما جدوى انضمام مصر لعضوية مجموعة "بريكس" الفرص والتحديات؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- هل سينجح تجمع دول بريكس فى توسيع عضويته بانضمام دول جديدة له؟
- ماهي الفرص والأهداف من وراء انضمام مصر إلى تجمع بريكس؟
- هل تتوفر لدى مصر المقومات الاقتصادية لهذا الانضمام؟
- ماهي التحديات التى قد تواجه الدولة المصرية جراء انضمامها إلى هذا التجمع؟

فروض البحث:

- يمتلك تجمع دول "بريكس" الكثير من العوامل والمقومات التى تجعل منه قوة اقتصادية صاعدة وفاعلة فى توازن النظام الاقتصادى الدولى.
- لدى تجمع بريكس الامكانية لدعم الشراكة والتعاون والتكامل عن طريق التكتلات الاقتصادية.
- تمتلك مصر مجموعة من العوامل والمقومات الاقتصادية للانضمام إلى التجمع.
- هناك بعض التحديات التى قد تواجه الدولة المصرية جرا انضمامها إلى التجمع.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل جدوى انضمام مصر إلى تجمع دول (BRICS)، وتأثير هذا الانضمام على النظام الاقتصادى المصرى؛ وذلك من خلال التعرف على أسباب وأهداف نشأة هذا التجمع وتطوره، والأهمية الاقتصادية لهذا التجمع، وما هي الفرص التى تعود على الاقتصاد المصرى من الانضمام لهذا التجمع، بالإضافة إلى بيان أهم المعوقات والتحديات الاقتصادية التى تواجه الدولة المصرية عند انضمامها إلى هذا التجمع، وأخيراً ينتهى البحث باستخلاص مجموعة من النتائج التى تم التوصل إليها مع اقتراح بعض التوصيات التى من شأنها تفعيل ودعم الشراكة والتعاون بين مصر ودول التجمع.

منهج البحث ومصادر البيانات:

يعتمد البحث على المنهج الوصفى التحليلى لدراسة جدوى انضمام مصر إلى تجمع (BRICS)، وذلك باستخدام بعض المؤشرات الاقتصادية ومحاولة تحليلها، ولتحقيق هذا الغرض يعتمد البحث على البيانات من البحث المكتبى والنشرات والتقارير من الجهات المختلفة المحلية والأجنبية ذات الارتباط الوثيق بموضوع البحث.

الدراسات السابقة:

(١) دراسة (Stephany Griffith-Jones, 2014)

استهدفت الدراسة إلى تحليل دور بنك التنمية الجديد الخاص بتجمع البريكس، والذى يهدف إلى تمويل الاستثمارات طويلة الأجل فى البنية التحتية والتنمية الأكثر استدامة، كما يبين البحث حجم الاحتياجات فى هذه المجالات بالنسبة للاقتصادات النامية والناشئة، وتقدير المستوى المتوقع أو المحتمل للقروض التى من الممكن ان يقدمها بنك التنمية الجديد فى ظل افتراضات مختلفة، كما يسلط البحث الضوء على الدور التكميلى الذى سيقوم به مثل هذا البنك مع بنوك التنمية القائمة، كما يظهر البحث أهمية البنك فى تعزيز نفوذ مجموعة البريكس وغيرها من البلدان النامية فى بنية التنمية الدولية، **ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة**: أن البلدان النامية والناشئة نجحت فى زيادة ثقلها فى الناتج المحلى الإجمالى والنمو الاقتصادى العالمي، كما تراكمت لدى بعض الاقتصادات النامية أصولاً ضخمة من النقد الأجنبي طويلة الأجل ويتم استثمار جزء كبير منها فى البلدان المتقدمة لكن مع عائد منخفض نسبياً. لذلك تدعم نتائج الدراسة الفرضية القائلة بأن تجمع البريكس يمتلك الكثير من العوامل والمقومات التى تجعل منه قوة اقتصادية صاعدة وفاعلة فى توازن النظام الاقتصادى الدولى.

(٢) دراسة (Muhammad Eid BALBAA, June 2023)

يستهدف هذا البحث بيان الآثار الاقتصادية المحتملة لعضوية مصر فى مجموعة البريكس، كما توضح الدراسة الفرص والتحديات التى قد تواجهها مصر خلال الانضمام إلى هذه الرابطة المؤثرة من الاقتصادات الناشئة الكبرى، كما توضح هذه الدراسة الفوائد المحتملة لتعزيز التعاون الاقتصادى، وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق، وفرص الاستثمار لمصر بانضمامها لتكتل البريكس، بالإضافة إلى ذلك تناولت الدراسة التحديات المتعلقة بالتنويع الاقتصاى، واختلال التوازن التجارى، والمنافس مع دول مجموعة البريكس، **وتوصلت الدراسة الى** أن هناك العديد من الفرص مثل نقل التكنولوجيا وفتح أسواق جديدة للصادرات المصرية خاصة التى تتمتع فيها بميزة تنافسية مثل المنسوجات والصادرات الزراعية.

(٣) دراسة :(ING, 2023)

وهذه الدراسة تحاول الإجابة على التساؤل هل تؤثر التكتلات الاقتصادية المتزايدة على سيطرة الدولار على الاقتصاد العالمي، فى ظل تزايد تلك التكتلات وتوسعها؟ **وقد وجدت الدراسة** أن هناك انخفاضاً فى حصة الدولار فى الأونة الأخيرة فى احتياطات البنوك من العملات الدولية، وأن اليورو يأتى فى المرتبة الثانية بعد الدولار ولكن لا يظهر ذلك إلا فى الدول الأوربية، ومن الملاحظ أيضاً أن الاستخدام المتزايد للعملات البديلة لا يهدد الدولار؛ بل يزيد فقط من المنافسة بين العملات الإقليمية.

(٤) دراسة: (Mansour Lotayif, 2023)

وقد عرضت الدراسة تطور ونشأة البريكس باعتباره تجمع اقتصادى دولى للبلدان النامية، والجهود المبذولة للتوسع ودعوة الحكومات المختلفة من غير الأعضاء للمشاركة، **ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة**: أن الإنضمام إلى تجمع البريكس قد يخفف من الضغط السلبي على العملة المصرية وتعزيز قيمتها، بالإضافة إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري من خلال التفاعل مع الاقتصادات الكبرى، وامكانية انشاء عملة مدعومة بالذهب، لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي، وتأمين السلع الاستراتيجية للسوق المصرية، مثل القمح.

لكن هذه النتائج تعتبر فرص متوقعة من قبل الباحث حيث أن مصر لم تكن انضمت إلى تجمع البريكس بصورة رسمية.

(٥) دراسة: (جلال راتب، وآخرون، ٢٠١٤)،

تهدف هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين مصر ودول البريكس وآفاق تنمية التعاون فى مجالات الاستثمارت الأجنبية والتجارة الخارجية بين مصر ودول التجمع، وقد استخدمت الدراسة تحليل SWOT والمتضمن جوانب القوة والضعف والفرص والتحديات وذلك لتقديم مقاربة تحليلية لتجمع البريكس والدور العلمى المفترض لبيان حدود ممارسته لهذا الدور العالمي،**وقد توصلت تلك الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:**أن نمط التجارة مع مجموعة البريكس خلال الفترة 2010-2012 هو نمط تقسيم عمل دولى تقليدى بين دول متقدمة نسبياً وبين دولة نامية كمصر؛ حيث يغلب على الصادرات المصرية أنها مواد خام وسلع زراعية فضلاً عن صادرات نفطية، فى حين أن الواردات من المنتجات ذات المحتوى التكنولوجى والمعرفي، وسيطرة الطابع الاقتصادى على مجموعة البريكس بينما تأتى الأجندة الأمنية والاستراتيجية فى ترتيب متأخر نسبياً.

(٦) دراسة : (مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٣)

تعرض الدراسة سلسلة من التقارير المعلوماتية، عن فرص استفادة مصر من الانضمام لمجموعة البريكس، وتساهم فى عرض صورة متكاملة عن تجمع البريكس، من خلال تطور العلاقات الاقتصادية بين دول البريكس، وانضمام مصر للبريكس المصالح والعلاقات المتبادلة وفى الجزء الأخير من الدراسة تعرض عوامل النجاح الرئيسة لمجموعة البريكس. وقد استفادت منها الدراسة الحالية فى كثير من البيانات وتوضيح العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول التجمع.

التعليق على الدراسات السابقة:

تعرضت الدراسات السابقة – التى تم استعراضها- لموضوعات متباينة متعلقة بالتكامل الاقتصادي وتجمع البريكس، بعض منها قام بالتركيز على التطور التاريخى ونشأة تجمع البريكس ومؤتمراته والهدف منه ونتائجه، وهدف البعض الأخر إلى تحليل انعكاس البريكس على هيمنة الدولار الأمريكى على الاقتصاد العالمي، والبعض الأخر قام بعرض تقارير متتالية عن مجموعة البريكس وتطور علاقاتها الاقتصادية فيما بينها وبين الدول الغير مشاركة.

أما الدراسة الحالية فهي تهدف إلى رصد وتحليل الجدوى الاقتصادية لانضمام مصر للبريكس رسمياً ابتداءً من يناير 2024 فى ضوء الوضع الراهن وما حدث من تغيرات جراء الأحداث الجارية، وتوضيح الفرص التى على الحكومة المصرية استغلالها ومحاولة الاستفادة القصوى منها والمصالح المتبادلة بين جميع الأطراف، كما يوجد مستجدات من التحديات التى قد تواجه الدولة المصرية كفرض تعريفة جمركية على واردات الولايات المتحدة ما يوثر بالطبع على الاقتصاد المصري، وبالتالى لابد من اتخاذ اجراءات حاسمة تجاه ذلك، بالإضافة إلى عرض بعض النظريات الاقتصادية والسياسية وتطبيقها على حالة مصر؛ وذلك لتحليل الفرص والتحديات بصورة علمية وفريدة ، وعلى الرغم من وجود دراسات سابقة تناولت انضمام مصر إلى التكتلات الدولية؛ إلا أن الربط بين هذه النظريات وسياق مصر يُعد إضافة جديدة نحو فهم أعمق للتحديات والفرص التى تواجهها مصر جراء انضمامها إلى تجمع البريكس.

خطة البحث:

وتشمل خطة الدراسة مايلي:

- **مقدمة الدراسة:** والتى تحتوي على مشكلة الدراسة، وهدف الدراسة، وفرضية الدراسة، ومنهجية الدراسة إلى جانب الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
- **أسباب وأهداف نشأة تجمع (BRICS) وتطوره:** ويعرض هذا الجزء الأسباب وراء نشأة تجمع البريكس، وما هي الأهداف الأساسية لهذا التجمع والتطور منذ نشأته وحتى الوقت الحالى.
- **الأهمية الاقتصادية لدول تجمع بريكس:** ويتضمن هذا الجزء تصنيف اقتصادات دول مجموعة البريكس بالنسبة للاقتصاد العالمى، وذلك باستخدام مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتى من أهمها معدل البطالة، ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، بالإضافة إلى مساهمة بعض القطاعات فى نمو الناتج المحلي الإجمالى، وكذلك فيمايتعلق بالتجارة الخارجية والاستثمارات الدولية.
- **جدوى انضمام مصر لتجمع البريكس (الفرص – التحديات):** سيتناول هذا الجزء أهم الدوافع والمصالح التى دفعت مصر إلى الإنضمام إلى مجموعة البريكس، بجانب التطرق إلى العلاقات التجارية بين مصر ودول البريكس، وما هي الفرص الاقتصادية أو المكاسب المنتظر تحققها لمصر فى ظل الانضمام لهذا التجمع، مع عرض موجز لبعض نظريات التكامل الاقتصادي والتبعية، وتوضيح كيفية تطبيقها على حالة انضمام مصر إلى مجموعة البريكس، حيث توضح هذه النظريات الإطار العلمي لفهم التحديات والفرص المرتبطة بانضمام مصر إلى تجمع البريكس.
- الخلاصة ونتائج الدراسة.
- التوصيات
- قائمة المراجع

٢) : أسباب وأهداف نشأة تجمع (BRICS)

١,٢ نشأة تجمع البريكس

ظهر مصطلح "بريك" BRIC لأول مرة بمؤسسة الاستثمار الأمريكية " جولدن ساكس" على يد الاقتصادى جيم أونيل (Jim O'Neill) عام ٢٠٠١؛ للإشارة إلى أربعة اقتصادات صاعدة هي البرازيل وروسيا والهند والصين، وتم تأكيد المصطلح فى عام ٢٠٠٣ فى تقرير بعنوان "حلم بريك : الطريق نحو ٢٠٥٠) صادر من نفس المؤسسة، مما يدل على القوة الاقتصادية للدول الأربعة، ودورها المستقبلى المتوقع فى الاقتصاد العالمى (جلال راتب و وآخرون، ٢٠١٤، صـ ٥)، (Jim O'Neill, 2003)

وبدأت المفاوضات فى نيويورك عام 2006 حول تأسيس وتشكيل تجمع " بريكس" كمجموعة اقتصادية تتميز بالموارد البشرية والطاقات والقدرات الاقتصادية الهائلة، وتم عقد أول قمة للمجموعة فى يوليو عام 2008 باليابان على هامش قمة الثمانى الكبار، وتعتبر أول قمة شهدت تنسيق عملى بين الدول الأربعة حول أهم القضايا الاقتصادية العالمية، وفى نهاية عام 2008 عُقد اجتماع فى روسيا، ثم تبع ذلك عقد أول مؤتمر قمة فى 16 يونيو عام 2009 فى روسيا أيضاً للدول ذات الاقتصادات الصاعدة (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) تحت مسمى (BRIC)، ثم فى 24 ديسمبر عام 2010 انضمت جنوب إفريقيا إلى عضوية التجمع ليصبح إسمها (BRICS) كما هو عليه حالياً، وهو اختصار للحروف الأولى الأجنبية من أسماء الدول الأعضاء فى التجمع، وتعتبر مدينة شنغهاي الصينية المقر الرئيس لتجمع دول بريكس. (عزت قناوى، ٢٠٢٠).

٢,٢ أهداف تجمع دول البريكس

أي تكتل من التكتلات على مستوى العالم سوا كان اقتصادى أو عسكرى أو سياسى يضع مجموعة من الأهداف ويسعى لتحقيقها، ولتجمع بريكس مجموعة من الأهداف يمكن اجمالها فيما يلى:

١- إدارة الاقتصاد الدولى وذلك عن طريق إنهاء سياسة القطب الواحد، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية؛ من خلال تغيير النظام الاقتصادى والمالى المتمثل فى مؤسسات بريتون وودز مثل منظمة التجارة الدولية، وصندوق النقد لدولى، والبنك الدولى، ومحاولة إدخال اصلاحات فى الحصص التصويتية لتلك المؤسسات وإيجاد بديل مناسب وحقيقى لها، والبحث عن وسائل لتعزيز مواقف تلك المؤسسات التفاوضية فى تشكيل نظام عالمى جديد، بجانب تحقيق تكامل سياسى واقتصادى بين دول التجمع. ((Mark Kobayashi,, (2012) .

٢- العمل على تنمية البنية التحتية بدول التجمع والاعتماد على النفس فى وقت الأزمات الاقتصادية، وذلك من خلال منح وتبادل القروض بين دول المجموعة، وتعزيز شبكة الأمان الاقتصادى العالمية بالنسبة لتلك الدول وتجنبها ضغوط القروض وفوائدها من المؤسسات الغربية. (عزت قناوى، ٢٠٢٠، صـ ٧٢) .

٣- سعي دول التجمع إلى تحقيق الرخاء والاستقرار والأمن فى العالم، من خلال الأمن الغذائى، والتنمية المستدامة، وتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية، وتنفيذ المشروعات الاستثمارية فى الدول النامية.

٤- من أهداف دول التجمع أيضاً الاهتمام بالقضايا المالية؛ مثل الاهتمام بالاستقلال عن الدولار الأمريكى كعملة عالمية وتشجيع التعامل بالعملات المحلية، بالإضافة إلى إنشاء نظام نقدى يقوم على مبدأ التعددية ويصبح كبديل لمواجهة القيود التى يضعها الهيكل الحالى وذلك من خلال إنشاء مؤسسات مالية خاصة بدول المجموعة. (فتحية بلطرش، ٢٠٢٠، صـ ٦٤)

٥- رفض سياسة الحماية التجارية المتمثلة فى فرض أمريكا ضرائب ورسوم على واردات السلع والخدمات من الدول النامية شاملة دول المجموعة، وهذا من وجهة نظر دول المجموعة يعد تقييداً لحركة التجارة العالمية وتوجهات العولمة الاقتصادية (يونس الفلاح، ٢٠١٤).

ومن هنا نجد أن من أهم أهداف تجمع دول البريكس وعلى حسب بيان قمة موسكو الختامى؛ هو تأسيس نظام جديد عالمى يعمل على إحداث توازن تدريجى فى الاقتصاد العالمى بين الدول المتقدمة والصاعدة، وبالتالى تشكيل نظام اقتصادى دولى جديد متعدد الأقطاب، بالاضافة إلى تكوين اتحاد مالى قوى بين دول التجمع لتمويل اقتصادتهم بدلاً من الاعتماد على المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

٣) الأهمية الاقتصادية لدول تجمع بريكس

دول تجمع البريكس تجمع أربع قارات (البرازيل من قارة أمريكا الجنوبية، وروسيا تقع بين أوروبا وآسيا، الهند جنوب آسيا، والصين من قارة آسيا، وجنوب إفريقيا من القارة الإفريقية)، وبالتالى فهذه الدول مختلفة ومتنوعة فى الحضارات ومن ثم فى الفكر الاقتصادى الذى يعمل على بناء علاقة تكاملية أولية من خلال التوجه إلى بناء منطقة تجمع بين المدخل التجارى، والعمل الانتاجي.

وبالتالى يعتبر الهدف الأساسى للتجمع هو السعي نحو تغيير أسس النظام الاقتصادى العالمي؛ حتى ولو عن طريق تغيير بعض شروط التبادل والتمويل الدولى.

بالاضافة الى التفاوت الاقتصادى بين دول البريكس؛ حيث هناك اختلاف فى مستوى النمو (اقتصاديا أو اجتماعياً أو عسكريا)، ومستويات الإنتاجية فلكل دولة مميزات تكمل الأخرى؛ فروسيا وإن كانت الأقل نمواً بين دول التجمع إلا أنها الأقوى سياسياً وعسكرياً، كما تتمتع ببعض المقومات التى لم تستغلها بعد مثل المساحة، والثروات الطبيعية، والصين وإن لم تمتلك التأثير فى السياسة الدولية بقدر روسيا إلا أن لها موقع اقتصادى سيحدث فارقاً ملحوظاً، البرازيل تعتبر أكبر دولة زراعية فى المجموعة، الهند دولة مؤثرة إقليمياً ولها موارد فكرية مهمة، جنوب إفريقيا تعتبر سوق مهمة وموقعها الاستراتيجى يتيح للمجموعة مسارات مهمة نحو الأسواق والموارد الإفريقية.

ووقفا لتقديرات صندوق النقد الدولى فإن دول تجمع البريكس والتى تشكل ثلث سكان العالم تقريباً، حققت ناتجاً محلياً اجمالياً مجمعاً يقدر بحوالى 13.6 تريليون دولار أمريكى عام ٢٠١١، أي مايقارب 19.5% من إجمالى الناتج المحلى فى العالم، وبالنسبة للتجارة بين دول البريكس فقد زادت بمتوسط سنوي نسبته 28% من 2001 إلى 2010 ووصلت إلى 239 مليار دولار فى 2010 أي بنسبة أكبر من التجارة الدولية، وبسبب تمتع البريكس بقوة عمل رخيصة وأسواق كبيرة الحجم ومتنوعة فى الشرائح الدخلية؛ ستكون أكثر جذباً لرأس المال الدولى وخاصة الشركات (جلال راتب، وآخرون، ٢٠١٤)..

وسنركز فى الجزء التالى على تصنيف اقتصادات دول مجموعة البريكس بالنسبة للاقتصاد العالمى، وكذلك فيمايتعلق بالتجارة الخارجية والاستثمارات الدولية. وكيفية استفادة مصر من تلك الاقتصادات.

١-٣ معدلات البطالة السنوية خلال الفترة (2013- 2024)

شهدت معدلات البطالة فى دول مجموعة البريكس تغيرات كبيرة خلال الفترة من 2013– 2023، بسبب عوامل اقتصادية متنوعة مثل التباطؤ الاقتصادى، وتأثيرات جائحة كورونا.

وكما هو موضح بالرسم،(شكل 1) شهدت **معدلات البطالة فى البرازيل** ارتفاعاً تدريجياً منذ 2013، بلغ ذروته فى 2017، ثم تأثرت البلاد بجائحة كورونا بشكل كبير مما أدى الى ارتفاع البطالة مجدداً ليصل إلى 14.4% ثم بدأ التحسن التدريجى حتى عام 2024. (World Bank, 2020) ، (International Labour Organization, 2023).

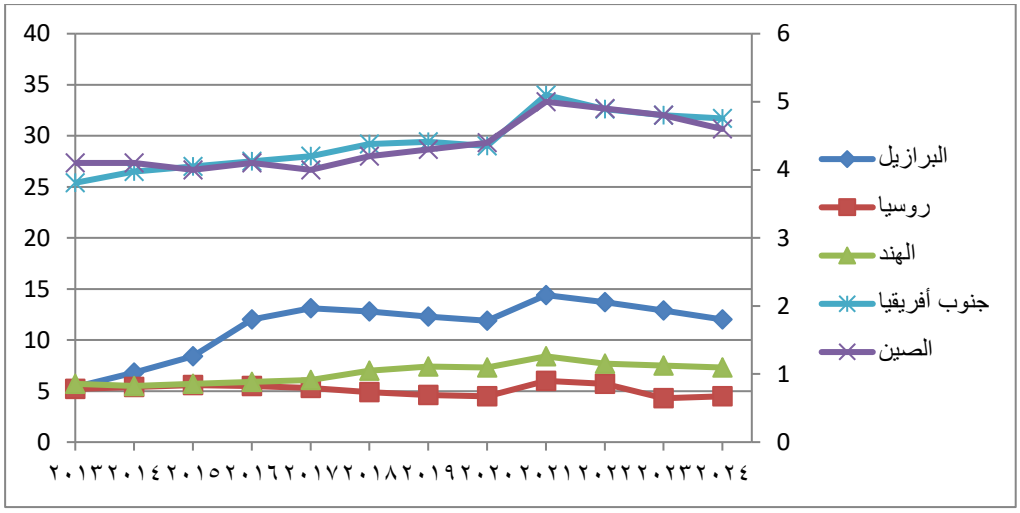

شكل (1) معدل البطالة فى الفترة من 2013 إلى 2024 [1]

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على world bank تقارير مختلفة

وقد استقرت **معدلات البطالة فى روسيا** بين 5– 6% على مدى معظم الفترة من 2013 و2020، ثم تسببت العقوبات الاقتصادية والأزمات المتتالية فى زيادة طفيفة فى البطالة بعد 2020. (World Bank)، (BRICS Journal of Economics).

بينما فى دولة الهند فقد شهدت تقلبات فى معدلات البطالة، حيث بلغت حوالى 6% قبل الجائحة، لكنها ارتفعت بشكل كبير إلى أكثر من 8% فى 2020 نتيجة لآثار الإغلاق الاقتصادى. (International Labour Organization, 2023).

أما فيما يخص دولة الصين فقد حافظت على معدلات البطالة منخفضة نسبياً بين 4-5% بسبب الاستقرار الاقتصادى والسياسات الداعمة (World Bank)، (NBS China).

[1] بعض البيانات تم تقديرها بناءاً على اتجاهات سابقة وسياقات اقتصادية متوقعة، وخاصة فى عام 2024

وبالنسبة **لجنوب إفريقيا** فتعتبر الأعلى فى معدلات البطالة بين دول البريكس، حيث تجاوزت 30% فى بعض السنوات نتيجة التحديات الاقتصادية المستمرة (world Bank).

ومن الملاحظ أن دول مجموعة البريكس تتقارب فى معدلات البطالة ماعدا دولة جنوب إفريقيا التى ترتفع بها معدلات البطالة عن باقى دول المجموعة، وذلك وفقاً لبيانات البنك الدولى.

ومن خلال البيانات السابقة يتضح أن معدلات البطالة فى مجموعة البريكس تعكس التحديات الاقتصادية التى تواجه كل دولة، والتى تتأثر بعوامل مثل النمو الاقتصادى، والسياسات الحكومية، والتحولات العالمية، ومن المهم أن تستمر دول البريكس فى تبنى سياسات تنموية فعالة لتعزيز فرص العمل، ودعم القطاعات الإنتاجية، ومحاولة تحقيق استقراراً اقتصادياً يساهم فى تقليل معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة.

ويمكن للدولة المصرية محاولة الإستفادة من معدلات البطالة فى دول البريكس بعدة طرق منها:

- تعزيز الشراكات الاقتصادية: الدول ذات معدلات البطالة المنخفضة، مثل الصين والهند ، تمتلك قطاعات صناعية ضخمة وبالتالى قد تبحث عن أسواق جديدة للاستثمار، ويمكن أن تستفيد مصر من خلال جذب الاستثمارات فى مجال التصنيع والبنية التحتية.
- الإستفادة من التجارب الناجحة لدول البريكس: يمكن للدولة المصرية الاستفادة من سياسات بعض دول البريكس مثل الهند فى تطوير مشروعات صغيرة وريادة الأعمال لتقليل معدل البطالة، والاستفادة من النمو الصناعي فى الصين مع تطبيق ما يتناسب مع الظروف الاقتصادية.
- التكامل الاقتصادى والتجاري: تتطلع بعض دول البريكس إلى تنويع استثماراتها خارج حدودها؛ وقد تستفيد مصر من كونها سوقاً جاذباً للصناعات التى تبحث عن تكاليف إنتاج منخفضة، فى خلق فرص عمل محلية.

ومن هنا فإن تطورات سوق العمل فى دول تجمع البريكس قد تفتح لمصر أوجه استفادة جديدة، سواء عبر الاستثمار أو نقل الخبرات أو تعزيزالتبادل التجاري.

٢-٣ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (2013- 2024)

يلاحظ من الشكل رقم (2) أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى لدول مجموعة البريكس شهد تبايناً واضحاً خلال فترة الدراسة.

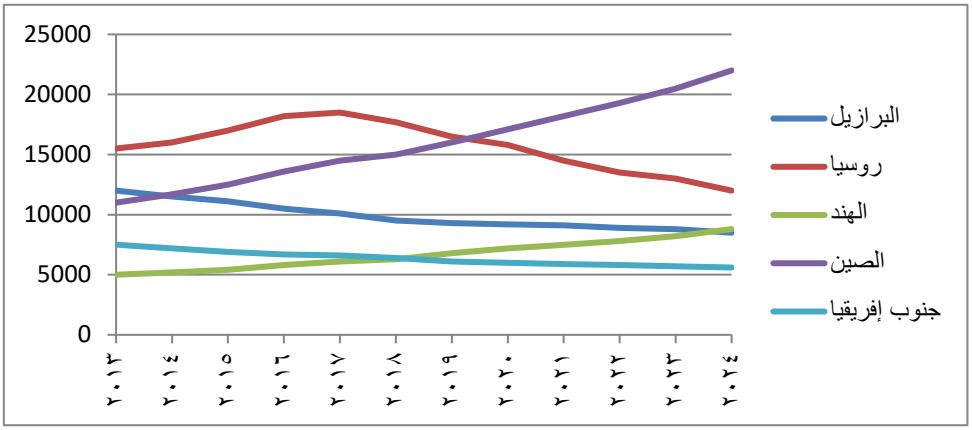

شكل (2) نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى(بالدولار الأمريكى)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولى تقارير مختلفة.

وفقاً لبيانات البنك الدولي:

حققت **الصين** نمواً ملحوظاً خلال الفترة حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بشكل ثابت والسبب فى ذلك التحول الصناعى القوي والاستثمارات الهائلة. **شهدت الهند** نمواً سريعاً ولكن أقل استقراراً مقارنة بالصين، حيث كان النمو مدفوعاً بشكل رئيس من قطاعات التكنولوجيا والخدمات. **بالنسبة لروسيا،** فقد تأثرت بالعقوبات الاقتصادية الدولية وبانخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى تراجع أو البطء ف نمو نصيب الفرد. **وقد عانت البرازيل** من ركود اقتصادى خلال السنوات الماضية نتيجة مشاكل سياسية واقتصادية، مما انعكس على نصيب الفرد. أما بالنسبة لجنوب **إفريقيا،** نظراً لوجود مشاكل اقتصادية مستمرة نتيجة لارتفاع معدلات البطالة وتباطؤ النمو الصناعى، والذى أدى ألى ركود فى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى.

مما سبق يتضح أن الصين والهند هما المحركان الأساسيات للنمو داخل المجموعة، حيث حققت كل منهما نمواً ملحوظاً فى الناتج المحلى الإجمالى للفرد، ويتوقع فى 2024 أن تستمر الصين والهند فى تحقيق نمواً قوياً فى نصيب الفرد، مع معدلات نمو تقدر بـ 4.6% و6.8% على التوالى. عى الجانب الآخر، روسيا والبرازيل تواجهان تحديات اقتصادية أكبر، مما يؤثر على نمو نصيب الفرد.

ومن الملاحظ أنه لا يزال نصيب الفرد من الناتج الإجمالى فى مجموعة البريكس أقل بكثير مقارنة بمجموعة السبع (G7)، لكن الصين والهند تقتربان بشكل من المعدل العالمى فى السنوات الأخيرة.

كما تشير البيانات إلى أن نسبة الناتج المحلى الإجمالى لدول البريكس إلى الناتج المحلى الإجمالى العالمى فى تحسن مستمر خلال الفترة (2013 -2024) لدرجة أنها تفوقت لأول مرة على دول مجموعة السبع الصناعية عام 2020؛ حيث بلغت حصة البريكس تقريباً 31.02% من الاقتصاد العالمي مقابل 30.94% لدول مجموعة السبع الصناعية. (مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٣ صفحة ١٠)

٣-٣ هيكل الناتج المحلى الإجمالى(الزراعة – الصناعة- الخدمات)

أ- مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى

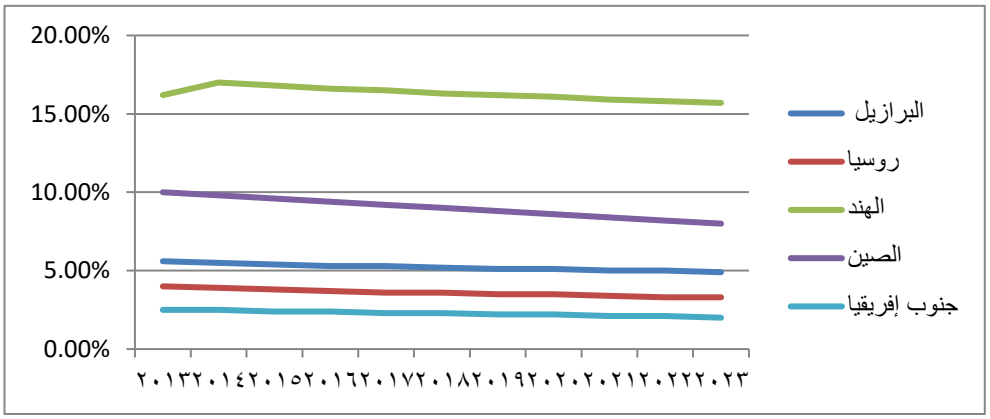

شكل (3) مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى فى دول البريكس (2013-2023)

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولى، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، تقارير التنمية الزراعية فى دول مجموعة البريكس.

بالنسبة لمساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى لمجموعة البريكس؛ فتشير البيانات إلى أن نسبة مساهمة الزراعة فى البرازيل والهند أكبر مقارنة بالدول الاخرى فى المجموعة.

فى الهند، يسهم القطاع الزراعى بحوالى 15– 17% من الناتج المحلى الإجمالى، بينما فى البرازيل، تتراوح النسبة بين 5- 6%.،

فى المقابل، فى روسيا والصين تعد النسبة أقل؛ حيث تسهم الزراعة بحوالى 4- 5% فى الصينن و 3- 4% فى روسيا، بالنسبة لجنوب إفريقيا فتسجل أقل نسبة مقارنة بباقى الدول، حيث يسهم قطاع الزراعة بحوالى 2- 3% فقط من الناتج المحلى. (world Bank, 2023).

ب- مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى

تُسهم القطاعات الصناعية بشكل كبير فى الناتج المحلى الإجمالى لمجموعة البريكس؛ حيث تعتبر محركاً رئيساً للنمو الاقتصادى، ففى البرازيل تتراوح نسبة مساهمة الصناعة مابين 20- 23% تقريباً من الناتج المحلى الإجمالى تبعا لبيانات البنك الدولى،أما بالنسبة لروسيا فتتراوح النسبة بين 30- 33% مدعومة بقطاع النفط والغاز، ويعتبر النمو مستقراً نسبياً فى الهند حيث تتراوح نسبة مساهمة قطاع الصناعة بين 25-29%، وفى الصين حيث يُشكل القطاع الصناعى حوالى 39- 41% من الناتج المحلى الإجمالى، وتعتبر الصناعات التحويلية والتكنولوجيا المتقدمة العامل الأساسى الذى يجعل الصين واحدة من أكبر الدول الصناعية عالمياً، أما بالنسبة لجنوب إفريقيا فنسبة الصناعة من الناتج المحلى الإجمالى حوالى 25-28%، مع تقلبات بسبب التحديات فى قطاع التعدين.

ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولى لعام 2023، تتميز دول البريكس بتفاوت فى تركيبة اقتصاداتها، حيث يعتبر دور الصناعة هو العنصر المحورى فى التحول الاقتصادى وتحقيق النمو المستدام، على سبيل المثال، عند قياس الاقتصاد بمعيار تعادل القوة الشرائية (PPP)، تُعد مساهمة دول مجموعة البريكس مجتمعة أكبر من دول مجموعة السبع (G7)، حيث يقدر الناتج المحلى الإجمالى لدول مجموعة البريكس بحوالى 56 تريليون دولار مقارنة ب 52 تريليون دولار لدول السبع.

ج- مساهمة قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى

يحظى قطاع الخدمات بالمشاركة فى الناتج المحلى الإجمالى، حيث تصل نسبة المشاركة حوالى 55- 60% من 2013- 2023، فكانت نسبة مساهمة الخدمات مستقرة نسبياً فى الفترة من 2013– 2019، وخلال جائحة كوفيد 19، ارتفعت أهمية قطاع الخدمات مع تحول الاقتصادات نحو الخدمات الرقمية، فى 2023 وصلت المساهمة الإجمالية قرابة 60% من الناتج المحلى الإجمالى، مع زيادة تدريجية نتيجة لتطور القطاعات التكنولوجية والتجارية، وتعتبر **الصين والهند** أكبر المساهمين فى قطاع الخدمات والذى يرجع الى التركيز على التكنولوجيا والخدمات المالية.

٤) جدوى انضمام مصر للتجمع البريكس (الفرص – التحديات)

سيتناول هذا الجزء أهم الدوافع والمصالح التى دفعت مصر إلى الإنضمام إلى مجموعة البريكس، بجانب التطرق إلى العلاقات التجارية بين مصر ودول البريكس، وما هي الفرص الاقتصادية أو المكاسب المنتظر تحققها لمصر فى ظل الانضمام لهذا التجمع.

١,٤ المصالح المتبادلة لانضمام مصر لتجمع البريكس

من المعلوم أن المصالح بين الدول ليست فى اتجاه واحد؛ بل هي مصالح متبادلة، وبالتالى هناك مصالح ودوافع متبادلة بين مصر ودول مجموعة البريكس فكل منهم يحقق مصلحة للآخر.

أ- أهمية مصر بالنسبة لدول مجموعة البريكس

لدى مصر عدداً من المقومات التى تجعلها محل جذب لأي كيان دولي للدخول معها فى شراكة وتعاون، وبالتالى كانت مصر بالنسبة لتكتل البريكس عضواً مميزاً؛ نظراً لما يلى:

- **تكوين تكتل من الدول النامية والناشئة على غرار التكتلات الغربية**

بالفعل بدأت جنوب إفريقيا من خلال استضافتها القمة الخامسة فى مارس 2013، تدشين نمط الحوار المسمى " بيركس + N " حيث يدل حرف "N" على كلمة " Neighborhood" بمعنى الجوار، والذى يدل على أن هناك الحاجه إلى مزيد من التعاون مع الدول غير الأعضاء، وقد اقترحت الصين فى 2017 تعديل المسمى إلى "+BRICS" والذى يدل على أن مجموعة البريكس لا تنطوى فقط على ضم أعضاء جدد بل إلى تحقيق انفتاح وتعاون ومنفعة متبادلة بين الدول النامية والأسواق الناشئة، وتشجيع الشراكات على نطاق واسع (مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٣ صفحة ٤٠)

وقد تم قبول عضوية مصر لمجموعة البريكس اعتباراً من يناير 2024، لتتأسس بذلك مجموعة "+BRICS" حيث أن مقومات الاقتصاد المصرى تعتبر عامل جذب قوي لدول التكتل، والدليل على ذلك تطور الناتج المحلى الإجمالى؛ حيث وصل معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى خلال عام

2021/ 2022 لنحو 6.6% مقارنة بنحو 2.2% فى العام المالى 2012 / 2013، بالرغم من الأحداث العالمية المتتالية التى مرت بها البلاد كأزمة وباء كورونا، وأزمة سلاسل التوريد والحرب الروسية الأكرانية، والتى كان لها من الآثار الاقتصادية السلبية على العالم والاقتصاد المصرى، بالإضافة إلى أن مصر جاءت ضمن قائمة أكبر 30 دولة تسهم بنحو 83% فى نمو الاقتصاد العالمى فى عام 2020، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي فى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر فى أكتوبر 2023؛ حيث توقع الصندوق تحسن النمو الاقتصادى المصري على المدى المتوسط بنحو 5% فى عام 2024، وقد أشار الصندوق أيضاً أن مصر تعتبر من أعلى الاقتصادات فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث معدل النمو الاقتصادى خلال 2023. (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٣)

- **أهمية الموقع الجيوسياسى لمصر**

يعتبر الموقع الجيوسياسى لمصر ميزة على المستوى الجغرافى والاستراتيجي لمجموعة البريكس، التى تضم الهند والصين فى الشرق، والبرازيل فى أقصى الغرب، وروسيا فى الشمال الشرقى، وجنوب إفريقيا فى أقصى الجنوب، فى حين تقع مصر فى قلب العالم وهي طرف أساسى ومحوري بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وأهميته الاقتصادية والسياسية للعالم؛ كما تمتلك مصر أهمية قصوى عالمياً لكونها من أهم الأسواق فى منطقة الشرق الأوسط وأيضاً بوابة للعبور إلى السوق العربية؛ وذلك من خلال الاستفادة من اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة، وبوابة أيضاً لأوروبا من خلال اتفاقية شراكة اقتصادية وتكنولوجية وتجارية مع الاتحاد الأوروبى، كما تعد مصر أيضا بوابة جيدة لكامل السوق الإفريقية؛ من خلال عضويتها لاثنين من التجمعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية، (تجمع " الكوميسا" وتجمع " الساحل والصحراء")، مما يتيح لمصر ويمكنها من تحقيق قيمة مضافة للسلع المصنعة داخل مصر ورفع القدرة التنافسية لتلك السلع، وزيادة حركة التجارة البينية والاستفادة من المواد الخام والثروات الطبيعية (مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٣ صفحة ٤٤).

ب- أهمية انضمام مصر لمجموعة البريكس (الدوافع المصرية للإنضمام للبريكس)

- **تعزيز الشراكات إقليمياً ودولياً**

تحرص مصر على العمل داخل تكتلات اقتصادية مختلفة والاستفادة من المكاسب التى تحققها تلك التكتلات وذلك فيما يتعلق بالاستفادة من المزايا التى توفرها اتفاقيات التعاون والتبادل التجارى، فيما يتعلق بجانب جذب الاستثمارات أو فتح أسواق جديدة أمام الصادرات، كما أن الشراكة والتعاون الدولي يلعب دوراً رئيساً فى صنع القرارات العالمية فى كافة القضايا، والاتفاق على سياسات اقتصادية جماعية تحافظ على الاستقرار الاقتصادى داخل دول التكتل، بالإضافة الى تحقيق قدرات تنافسية أكبر مقارنة بالتعامل الفردى.

- **انسجام رؤية مصر 2030 مع الخطط الاقتصادية لبريكس**

يحاول تجمع البريكس تحقيق مستهدفات التنمية للدول الأعضاء باعتبارها دولاً نامية، وبالتالى يعتبر البريكس تكتلا للدول النامية، وباعتبار مصر دولة نامية تسعى للنمو؛ فإن الأهداف التى تم وضعها من قِبل مجموعة البريكس تسير فى نفس اتجاه أهداف التنمية المستدامة لمصر، وذلك **من خلال سعي التكتل لإحداث تنمية البنية التحتية بدول التجمع** وذلك بإيجاد طريقة فعالة لمنح وتبادل القروض بين دول المجموعة وتعزيز شبكة الأمان الاقتصادية العالمية لتلك الدول ومنع ضغط

القروض من المؤسسات الغربية، **كما تعمل دول التجمع على تحقيق الرخاء والاستقرار والأمن فى العالم؛** وذلك من خلال التنمية المستدامة والأمن الغذائى وأمن الطاقة وتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى تبنى موقف موحد لمحاربة الفقر وتحسين وضع الدول النامية فى إدارة الاقتصاد العالمى وذلك من خلال تفعيل دورها فى المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية والسياسية وتأثيرها على القرارات الدولية الكبرى. (مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٣ صفحة ٤٦).

- **الحد من هيمنة الدولار على الاقتصاد المصري**

تعمل دول تجمع البريكس على إنشاء أنظمة دفع بديلة للحد من سيطرة الدولار على الاقتصاد العالمى؛ إذ تعمل على تطوير نظام مالى بعيداً عن الدولار الأمريكى، والتوسع فى استخدام العملات المحلية فى التبادل التجارى، وبالتالى يعتبر انضمام مصر لدول التجمع خطوة مهمة تؤدى إلى التقليل من سيطرة الدولار على التعاملات الدولية لمصر، والذى يؤدى إلى تحسين قيمة الجنيه المصري؛ مما ينعكس على العديد من المؤشرات الاقتصادية الوطنية التى تتأثر بشكل مباشر بتراجع قيمة الجنيه المصرى.

٤-٢ العلاقات التجارية بين مصر ودول البريكس

هناك علاقات اقتصادية ضخمة بين مصر ودول البريكس؛ حيث أن القيمة الإجمالية للتجارة بين مصر والبريكس سجلت 31.2 مليار دولار عام 2022، مقارنة بـ 28.3 مليارردولار فى عام 2021، وبالتالى تستحوذ دول البريكس على 21% من حجم التجارة الخارجية الإجمالية المصرية عام 2022، كما ارتفعت قيمة الصادرات المصرية لدول البريكس بنسبة 5.39% أي ارتفعت من 4.6 مليار دولار إلى 4.9مليار دولار، فى المقابل بلغت الواردات المصرية من دول مجموعة البريكس 26.4مليار عام 2022 مقارنة بـ 23.6 مليار دولار فى 2021، وكانت الهند هي الدولة الأولى من دول المجموعة فى تسويق السلع المصرية عام 2022، بقيمة 1.9 مليار دولار، تليها الصين بحوالى 1.8 مليار دولار، ثم روسيا بقيمة 595.1 مليون دولار. (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٣)،

وسنقوم فى الجزء التالى بعرض العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول البريكس من خلال المشروعات المميزة بين مصر وكل دوله من دول مجموعة البريكس كالتالى:

أ- تطوير البنية التحتية

تعد الصين من أهم الشركاء التجاريين لمصر؛ فقد ارتفع حجم التبادل التجارى بين مصر والصين ليصل إلى نحو 16.2 مليار دولار عام 2022، وعندما أعلنت الصين مبادرة "حزام واحد- طريق واحد" فى عام 2013، كانت مصر بموقعها الاستراتيجى نقطة مهمة جداً؛ وذلك لإنشاء الروابط التجارية والاقتصادية بين آسيا وأوروبا وإفريقيا، من خلال تشييد شبكات من السكك الحديدية وأنابيب نفط وغاز، وخطوط طاقة كهربائية وبنى تحتية بحرية، الأمر الذى يعزز اتصال الصين بأوروبا وإفريقيا، وبناءا على ذلك قامت مصر بتنفيذ العديد من المشروعات ذات الأولوية الوطنية والتى تنسجم فى نفس الوقت مع المبادرة، ومن هذه المشروعات: تطوير المجرى المائى لقناة السويس وانشاء قناة جديدة، تحديث وتطوير الموانئ المصرية البحرية والجافة مع زيادة عدد الأرصفة بها، انشاء شبكة من الطرق والسكك الحديدية. (مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٣) ، (مروة صلاح الدين، ٢٠٢٤).

ب- تبادل الخبرات والدعم الفني

تعتبر الهند الدولة التى تخطت إطار التبادل التجاري إلى تكوين رؤى مشتركة لتبادل الخبرات والتجارب والدعم الفنى؛ فبالرغم من أن حجم التبادل التجارى بين مصر والهند وصل نحو 6 مليار دولار عام 2022، لم يقف الأمر عند ذلك بل وقع البلدان العشرات من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم فى كثير من المجالات (الاقتصادية، الاستثمار، الطاقة المتجددة، والتبادل التجارى، ومنظومة الصناعات...)، فضلاً عن التعاون الجمركى والتعاون الفني والتكنولوجيا، كل هذا بهدف تعزيز تبادل الخبرات والمنافع. (مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٣).

ج- تعزيز الطاقة فى مصر

هناك تاريخ طويل بين مصر وروسيا من التعاون التجارى والصناعى والاستثمارى؛ ففى مصر مايقرب من 637 شركة روسية حتى سبتمبر 2023، وقد وصل حجم التبادل التجارى بين مصر وروسيا نحو 4.7 مليار دولار ما بين صادرات وواردات مصرية، كما يتم العمل على تعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين؛ من خلال مشاريع التجارة والطاقة، فقد اعتمدت مصر على التكنواوجيا النووية الروسية وذلك فى بناء أول محطة نووية لتوليد الطاقة فى مصر عام 2015. (مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٣)

د- مواجهة القضايا الكبرى وتحقيق السلام والأمن

تعتبر جنوب إفريقيا من الدول الكبرى ذات الثقل الدولى والاقتصادي، والتى تتوافق مع مصر فى رؤيتها للقضايا التى تهم القارة الإفريقية؛ (مكافحة الإرهاب والعنف والتطرف، والتنمية المتكاملة)، مما يدل على أن السلام والأمن قضايا مهمة لا تنفصل عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن أفضل الطرق لضمان الاستقرار وتحقيق نمواً أسرع وأكثر شمولاً؛ هو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة جنباً إلى جنب مع الأمن والسلام، كما تعتبر دولة جنوب إفريقيا أولى الدول إفريقياً من حيث الاستثمار فى مصر؛ حيث سجلت الاستثمارات نحو 220.3 مليون دولار عام 2022.

٤-٣ الفرص الاقتصادية المتوقعة لمصر بانضمامها لدول البريكس

أ- اعطاء نوعاً من التوازن والتبادل التجارى السريع لإنعاش الاقتصاد المصري

انضمام مصر لمجموعة البريكس سيتيح لها تعزيز علاقتها التجارية لتصدير المزيد من منتجاتها إلى الأسواق الناشئة الرئيسة، فى ظل وصول حجم التبادل مع التجمع بأعضائه الجدد نحو 47.6مليار دولار عام 2022، مع العلم أن معظم دول التجمع فى قائمة الشركاء التجاريين الأكبر لمصر؛ فمن أهم أسواق التصدير للسلع المصرية عام 2022 السعودية والإمارات والهند والصين بحوالى 8.1 مليار دولار من 9.5 مليار دولاراً إجمالى الصادرات المصرية لدول البريكس الحالية مجتمعة (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢).

كما تعتبر السعودية وروسيا والهند والصين والبرازايل ضمن اسواق الاستيراد العشر الأوائل لمصر؛ حيث تستورد مصر كميات كبيرة من الوقود والأسمدة والحبوب واللحوم وغيرها من السلع، وبالتالى مع انضمام مصر لمجموعة البريكس سيعمل على تعظيم الاستفادة من مزايا التخفيضات الجمركية ومزايا التجارة التفضيلية بين دول التجمع الواحد، والشكل التالى يوضح حجم التبادل التجارى ودول البريكس خلال عام 2022

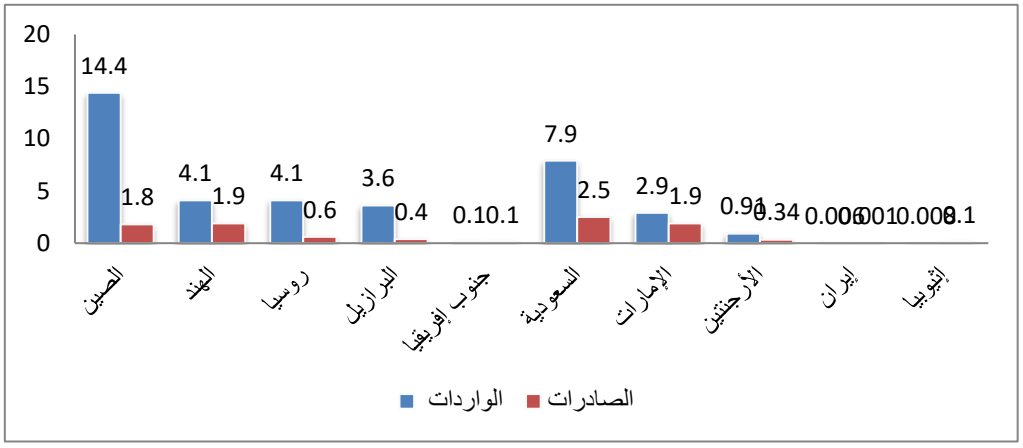

شكل (4) حجم التبادل التجارى ودول البريكس خلال عام 2022 (مليار دولار)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة البينية لمصر مع التجمعات الاقتصادية 2022

ب- زيادة معدلات التصنيع والإنتاج

تتمتع مصر بحجم كبير من التجارة مع دول مجموعة البريكس؛ وبالتالى تستطيع توسيع صادراتها إلى هذه الدول، وذلك من خلال الاستفادة من الإتفاقيات التجارية مثل السوق المشتركة للجنوب (ميركوسور)، لتصبح مصر مركزاً يربط إفريقيا وأسيا وأمريكا الجنوبية، بالإضافة إلى أن البريكس تعتبر سوق انتاجى ضخمة؛ سيعمل على إمكانية نفاذ وترويج السلع والخدمات المصرية، والذى يؤدى بدوره إلى زيادة معدلات التصنيع والإنتاج داخل مصر، وسيستفيد التجمع أيضاً من عضوية مصر؛ حيث تكون بوابة لإفريقيا من حيث عبور وتوجيه السلع والخدمات الخاصة بهم، والتصدير لباقى دول القارة للإستفادة من السوق الإفريقية؛ والذى يجعل من مصر شريكاً قوياً لدول البريكس (مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٣)

ج- فتح قنوات استثمارية جديدة

يعمل الاقتصاد المصرى على جذب عدد كبير من المشروعات الحديثة خاصة (مشروعات الرقمنة والتنمية الزراعية، والاستثمارات الخضراء، والبنية التحتية)، وبالتالى فإن تواجد مصر الرسمي ضمن مجموعة البريكس عمل على دفع مزيد من الاستثمارات فى تلك المجالات التنموية المهمة، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والكفاءات من الدول الأعضاء بشكل مباشر مثل الخبرات المتعلقة بالصناعة والتكنولوجيا، وقد بينت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أن الاستثمارات التراكمية لدول التجمع داخل مصر ساهمت بنحو 17.4 مليار دولار حتى سبتمبر 2023، حيث تصدرت الإمارات والسعودية والصين دول التجمع من حيث المساهمة فى الإستثمارات داخل مصر (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠٢٣).

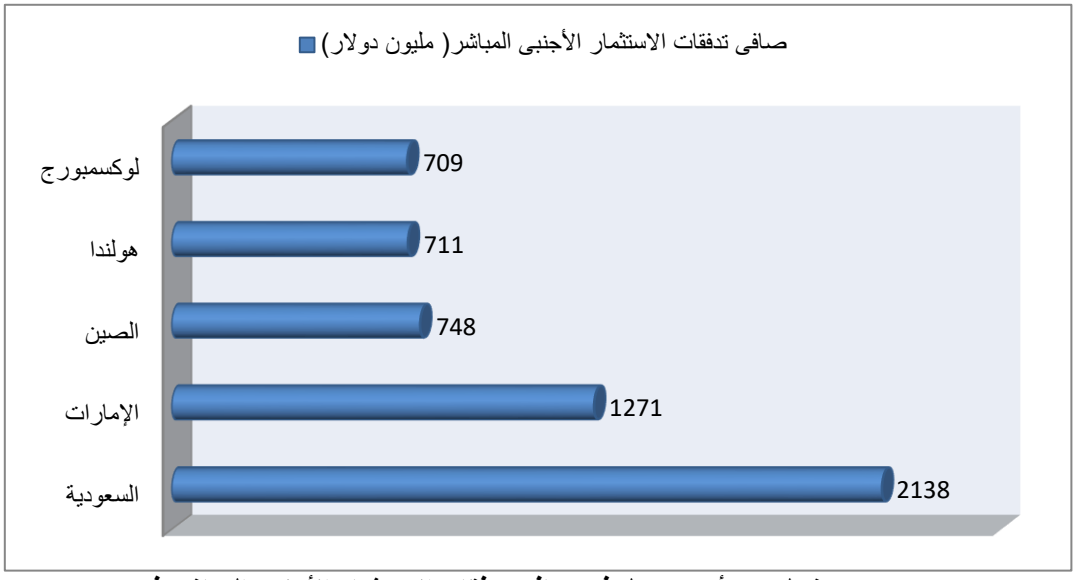

شكل (5) أكبر5 دول فى صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر خلال العام المالى 2022/2023

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة https://www.investinegypt.gov.eg

د- **تأمين احتياجات مصر من السلع الاستراتيجية**

من خلال انضمام مصر إلى مجموعة البريكس؛ سيعمل ذلك على تأمين احتياجاتها من السلع الاستراتيجية كالقح والأرز، حيث أن هذا التجمع يستحوذ على نصيب كبير من الاقتصاد العالمى فى تجارة الحبوب والأرز خاصة فى دولتي الهند وروسيا.

ه- **الاستفادة من المجالات التى تدخل فى الأنشطة المتعددة لبنك التنمية الجديد NDB**

يعتبر الاستثمار فى مجال البنية التحتية من أهم الفرص التمويلية التى يوفرها بنك التنمية الجديد، والذى انضمت اليه مصر فى عام 2021، والذى يعمل على دعم التنمية المستدامة وتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين وخاصة فى مجال البنية التحتية بما تشمله من قطاعات فرعية مثل (الطاقة ، والنقل، المياه، الاتصالات) بالإضافة إلى قطاعي الصحة ومجال الرقمنة، كما أن المنح والقروض ستكون بفوائد مخفضة من بنك التنمية التابع للتجمع، وتعتبر مساهمة مصر المقررة فى الوقت الحالى هي أعلى قيمة مساهمة تمنح لدولة غير مؤسسة للبنك، كما تمثل نحو 2.1% من القوة التصويتية للبنك، كما يعمل البنك على دعم دول الأعضاء من خلال ترتيب احتياطى الطوارئ، والذى يعتبر ميزة إضافية لتوفير السيولة ومواجهة الأزمات الاقتصادية لدول الأعضاء. (مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٣ صفحة ٥٣).

٤-٤ التحديات التى قد تواجه الاقتصاد المصري من انضمامه لمجموعة البريكس

رغم الكثير من الفرص التى ستحصدها مصر من عضوية البريكس؛ إلا أنها ستواجه بالطبع مجموعة من التحديات وخاصة بعد الأزمات المتتالية التى عانى منها الاقتصاد المصري من تداعيات كورونا والحرب الروسية الأوكرانية..، والذى أدى إلى ارتفاع معدلات النضخم الذى سجل 36.5%، وانخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار الأمريكى، وارتفاع حجم الدين العام(والذى من المتوقع أن يصل إلى 510 مليار دولار أمريكى بحلول عام 2028)، علاوة على ما استقبلته مصر مؤخراً ممايقرب من 9 ملايين مهاجر ولاجئ. (مروة صلاح الدين، ٢٠٢٤).

ويمكن إجمال مجموعة من التحديات كالتالى:

(١) هناك العديد من الاختلالات الهيكيلية سواء الاقتصادية أو المالية التى يعانى منها الاقتصاد المصري، والتى تعمل على تقليل الاستفادة من عضوية التجمع، مما يجعل من الضرورى على الحكومة المصرية والجهات المعنية متابعة موقف المشروعات الجارى تنفيذها، وبحث سبل تعزيزها بما يتلائم مع انضمامها لتجمع البريكس. (معهد التخطيط القوميINP، ٢٠٢٤).

(٢) الخوف من تعرض السوق المصري للإغراق من منتجات دول الأعضاء باعتبارها دول صناعية كبرى، والذى قد يؤثر بالسلب على الصناعة الوطنية، بالإضافة إلى الخلل الموجود فى ملف التصنيع المصري، والذى يركز على تجميع المنتجات المستوردة بدلاً من تصنيعها محلياً، والذى بدوره يحول دون الاستفادة من الانضمام للبريكس، لذا من الضرورى تعديل السياسات التجارية واستراتيجية التصدير للتغلب على ضغوط المنافسة داخل المجموعة، والبحث فى كيفية تعظيم الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة بينها وبين دول التجمع الأعضاء فى كل من اتفاقية الميركسور (البرازيل والأرجنتين)، والتجارة الحرة القارية الإفريقية(جنوب إفريقيا). (مروة ممدوح السكرى، ٢٠١٩ صفحة ٢١٢).

(٣) احتمالية زيادة عبء الديون الخارجية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى؛ بسبب تزايد الاقتراض من بنك التنمية، وبالتالى مزيد من الديون الخارجية والتى قد تضيف ثقلاً على الاقتصاد المصرى، وبالتالى يجب على الدولة المصرية تحديد مجالات التعاون مع دول التجمع فى القطاعات المختلفة، على المدى القصير والطويل بما يتلائم مع الظروف المحلية الراهنة والمستقبلية (مروة صلاح الدين، ٢٠٢٤)، (معهد التخطيط القوميINP، ٢٠٢٤).

(٤) التبادل التجارى بين مصر ومجموعة البريكس أمراً يبتعد عن الواقعية؛ وذلك بسبب الاختلالات الراهنة فى الميزان التجارى المصري، والذي يتطلب تعديلات فى استراتيجيات التصدير والسياسات التجارية، حتى تتوافق صادرات مصر مع متطلبات البريكس، الأمر الذى يحتاج إلى أن تنوع مصر اقتصادها ليلبى متطلبات تلك الدول، باللإضافة الى التخوف من أن تصبح مصر سوقاً تباع فيه منتجات دول البريكس فقط أو ما يسمى بـ " الغزو الصناعى". (غادة كمال، ٢٠٢٣).

(٥) معظم الاحتياطى النقدى فى مصر بالدولار الأمريكى، وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسى لتجمع البريكس هو التخلى عن هيمنة الدولار الأمريكى؛ إلا أن هذا يعتبر تحدياً للدولة المصرية، لأن التخلى عن الدولار يستلزم خطة نقدية محكمة تهدف إلى تنويع الاحتياطى النقدى الأجنبى بمجموعة من العملات الدولية المختلفة، لتشمل على سبيل المثال الروبل الروسي والإيوان الصينى، وهذا يتطلب مشاورات كثيرة بين البنوك المركزية للدول والبنك المركزي المصري، بما يسمح بعمل مقايضة للعملات بين الدول ومصر، ويعمل على إعادة بناء احتياطات البنك المركزى من العملات الأجنبية لتغطية تكاليف التجارة الخارجية وسداد الديون الخارجية (أحمد فاروق ، ٢٠٢٣ صفحة ٢٤٦٦).

(٦) التخوف من فرض تعريفة جمركية على الصادرات المصرية؛ حيث أن تهديد الولايات المتحدة بفرض تعريفة بنسبة 100% على صادرات مجموعة البريكس ومنها مصر، له آثار واسعة النطاق (زيادة عدم اليقين فى السوق) على التجارة الدولية وعلى اقتصاد المجموعة وعلى الاقتصاد الأمريكى، حيث أن التعريفات الجمركية العالية تزيد من تكلفة المنتج المستورد، وتسبب ضغوطاً فى الأسواق من أجل تحويل التجارة الخارجية إلى المنتج الأقل تكلفة، وأقرب دليل على ذلك هو ماحدث بين أمريكا والصين منذ عام 2018. ولابد من إدراك أن مصر من أكثر الدول المتضررة؛ حيث أن الدول الصناعية الكبرى مثل الصين من الممكن أن توفر لنفسها أسواقاً جديدة واسعة وذات نمو سريع مثل جنوب شرق آسيا وإفريقيا، لكن بالنسبة للدولة المصرية فهى تعاني بالفعل من ضعف هيكل الصادرات ، وانخفاض نسبة المكون التكنولوجي بها مما يحول أيضا دون الاستفادة من تخفيض قيمة العملة المصرية فى زيادة الصادرات. (ابراهيم نوار، ٢٠٢٤)، (معهد التخطيط القوميINP، ٢٠٢٤).

ويمكن القول بأن انضمام مصر لمجموعة البريكس، سيكون له العديد من المكاسب سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي، وخاصة على المدى الطويل، وذلك لأن هذا الانضمام يعتبر تحولاً استراتيجياً فى السياسة الاقتصادية والجيوسياسية إلا أن الأمر لا يخلو من تحديات متعددة الأبعاد من الناحية الاقتصادية؛ وضغوطاً كبيرة لتعزيز القدرة التنافسية فى مواجهة اقتصادات كبرى مثل الصين والهند، وهذا الأمر يتطلب استثمارات كبيرة فى البنية التحتية والتحول الرقمي وزيادة الإنتاجية، ويجب عدم التعامل مع البريكس على أنه مجرد وسيلة للاقتراض، ولكن يجب المحاولة للاستفادة منه وزيادة القدرة المصرية التنافسية، ووفقاً لنظريات التنمية الاقتصادية فإن التكامل مع اقتصادات ذات نمو سريع من الممكن أن يؤدى إلى تأثيرات إيجابية ولكنها غير مباشرة (spillover Effects)، لكن الأمر يتطلب تحسين القدرات التكنولوجية المحلية والبيئة لتنظيمية أيضاً.

وفى نهاية هذا الجزء، يمكن القول بأن التحديات التى قد تواجه مصر نتيجة لانضمامها لتجمع البريكس ليست فريدة؛ بل هي جزء من عملية التكامل مع الاقتصادات الناشئة، وأن النجاح فى تخطى هذه التحديات يعتمد على قدرة مصر على تطوير استراتيجيات دقيقة وواضحة تعتمد على الأدلة والبيانات (Evidence- Based policies)، لتحقيق أقصى استفادة من الانضمام لتجمع البريكس.

٤ـ٥ تحليل التحديات والفرص عبر نظريات التكامل الاقتصادي والتبعية

فى هذا الجزء سيتم عرض بعض النظريات الاقتصادية والسياسية التى يمكن الإستناد إليها لتحليل فرص انضمام مصر لمجموعة البريكس، والتحديات المرتبطة به، وسيتم الركيز على الحوانب العلمية لكل نظرية.

١ـ نظرية التكامل الاقتصادي (Economic Integration Theory)

تقوم هذه النظرية بدراسة كيفية تأثير التكامل الاقتصادي بين الدول على النمو الاقتصادي والتجارة والإستثمار، ووفقاً لـ Balassa فإن التكامل الاقتصادي يعزز من الكفاءة الاقتصادية ويعمل على زيادة التجارة البينية وخفض التكاليف، وتشمل مراحل التكامل الاقتصادى على الترتيب، (منطقة التجارة التفضيلية، ومنطقة التجارة الحرة، والإتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، واتحاد اقتصادي، وسوق تام)، وتتراوح درجات التكامل بين التخفيف فى القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة حتى تصل إلى الغائها نهائيا وهو أعلى مستوى من مستويات التكامل الاقتصادى وهنا يحدث إدماج اقتصادات البلدان المتكاملة فى وحدة اقتصادية واحدة. (Balassa, B, 1961)..(viner,J, 1950)

التطبيق على مصر: وفقا لنظرية التكامل الاقتصادى، فإن انضمام مصر إلى تجمع البريكس من الممكن أن يحسن التكامل الاقتصادي وذلك من خلال زيادة التجارة مع الدول الأعضاء، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن الأمر يتطلب تطوير البنية التحتية والقدرة التنافسية لمواجهة المنافسة مع الاقتصادات الكبرى مثل الصين والهند.

٢- نظرية التبعية: (Dependency Theory)

تركز هذه النظرية على العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية، أي أن الدول النامية تعتمد اقتصادياً على الدول المتقدمة، وهذا يؤدى إلى استمرار التخلف وعدم تحقيق تنمية حقيقية، فهي بذلك تقدم إطاراً نظرياً لفهم أسباب استمرار التخلف فى الدول النامية، وذلك من خلال تحليل علاقات الدول النامية مع الدول المتقدمة، (cardoso,F.H, et al., 1979)، وعلى الرغم من وجود كثير من الانتقادات لتلك النظرية؛ إلا أنها تعتبر أداة مهمة لتحليل التحديات الاقتصادية والسياسية التى تواجه الدول النامية فى ظل النظام العالمي الحالى.

التطبيق على مصر: وفقا لنظرية التبعية، فإن مصر قد تواجه تحديات فى الاستقلال الاقتصادي، فى ظل وجود اقتصادات كبيرة ضمن تجمع البريكس، فمن التبعية الاقتصادية الواضحة اعتماد مصر على الإستيراد من الدول المتقدمة فى مجالات مثل التكنولوجيا والأدوية، وأيضاً تراكم الديون الخارجية وارتباطها بشروط صندوق النقد الدولي، يمكن تفسيره من خلال منظور التبعية، وتأثير الشركات الأجنبية على الإقتصاد المصري وخاصة فى قطاعات الطاقة والاتصالات، وبالتالى لابد من إدارة العلاقات الاقتصادية بشكل صحيح حتى يتم تحقيق أكبر استفادة ممكنه.

٣- نظرية الألعاب (Game Theory)

هي عبارة عن إطار نظري لتحليل التفاعلات الإستراتيجية بين الأفراد أو المؤسسات فى ظل ظروف المنافسة أو التعاون، والهدف منها هو كيف يمكن اتخاذ القرارات عندما يعتمد نجاح كل فرد أو كل مؤسسة على قرارات الأخرين، وهي تعمل على تحليل المنافسة بين الشركات وتحديد الأسعار وسلوك السوق.(Nash,J.F, 1950) .

التطبيق على مصر: يمكن استخدام نظرية الألعاب لفهم كيفية تعامل مصر مع دول مجموعة البريكس فى ظل المصالح المتضاربة أحياناً، كما يمكن استخدامها لتحليل المنافسة بين الشركات المصرية والأجنبية فى السوق المحلي، ومن الممكن أيضاً استخدامها فى السياسة الداخلية لمصر وفهم التفاعلات بين الأحزاب السياسية أو الجماعات المختلفة فى مصر.

٤- نظرية النمو الإقتصادي (Economic Growth Theory)

تهدف نظرية النمو الإقتصادي إلى فهم العوامل التى تؤدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتحسين مستوى المعيشة على المدى الطويل،بالإضافة إلى كيفية تحفيز النمو من خلال الاستثمار فى رأس المال البشري، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا.(solow,R.M, 1956) .

التطبيق على مصر : وفقاً لنظرية النمو الاقتصادي ، **فإن الاستثمار فى البنية التحتية يعمل على زيادة الإنتاجية والنمو**، ويمكن لمصر فى إطار تلك النظرية أن تستفيد من استثمارات بعض دول البريكس فى مشروعات البنية التحتية الكبرى مثل مشروعات الطاقة المتجددة والطرق والموانئ، **كما تؤكد نظرية النمو الاقتصادي على أهمية التعليم والتدريب لزيادة رأس المال البشري**، وبالتالى فإن التعاون مع البريكس فى مجالات التعليم والتدريب المهني خاصة فى التكنولوجيا والعلوم يعمل على زيادة كفاءة العنصر البشري، كما يمكن فى إطار نظرية النمو الاقتصادي **وتأكيدها على دور**

التكنولوجيا فى تحسين النمو وزيادة الإنتاجية؛ أن تستفيد مصر من نقل التكنولوجيا من دول البريكس خاصة فى مجالات التصنيع والزراعة الحديثة، مثل التعاون مع البرازيل فى مجال الزراعة المتقدمة، أو مع روسيا فى مجال الطاقة النووية، **كما تشير نظرية النمو إلى أن زيادة التجارة والاستثمار يعمل على تعزيز النمو من خلال توسيع الأسواق وجذب رأس المال الأجنبي،** وفى هذه الحالة يمكن لمصر أن تزيد من صادراتها إلى دول البريكس ، خاصة فى مجالات الأغذية والمنسوجات والكيماويات، على سبيل المثال عمل اتفاقيات تجارية تفاضلية مع تجمع البريكس لتعزيز الصادرات المصرية، كما يمكن لمصر الإستفادة من بنك التنمية الجديد أو بنك البريكس فى تمويل مشروعات التنمية، **وبذلك تحقق الاستقرار الاقتصادي والذى تؤكد عليه نظرية النمو الاقتصادي،** بالإضافة إلى أن مصرمن الممكن أن تتعاون مع تجمع البريكس فى تنفيذ برامج اجتماعية تهدف إلى تقليل الفقر وزيادة الفرص الاقتصادية، مثل عمل برامج تدريبية لتحسين مهارات الشباب وزيادة فرص العمل.

وفى النهاية، ومن خلال تطبيق نظرية النمو الاقتصادي يمكن لمصر أن تستفيد من انضمامها إلى تجمع البريكس فى تحسين النمو وذلك من خلال الاستثمار فى البنية التحتية، ورأس المال البشري، والتكنولوجيا، إلا أن الأمر يتطلب إصلاحات داخلية لتحسين البيئة الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

٥- نظرية المؤسسات (Institutional Theory)

تركز تلك النظرية على دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية فى تشكيل السلوك الاقتصادى والسياسي،وبالتالى الهدف منها هو معرفة كيف تؤثر المؤسسات على الأداء الاقتصادى والتنمية، والمؤسسات هنا تشمل الرسمية مثل القوانين والسياسات، وغير الرسمية مثل الثقافة والعادات. (North,D.C, 1990).

التطبيق على مصر: قد تواجه مصر بعض الضغوط لتحسين بيئة الأعمال، وذلك من خلال إصلاح القوانين والأنظمة لجذب الاستثمارات من دول البريكس، والعمل بشفافية فى الإجراءات الحكومية لتقليل الفساد، ومحاولة تحسين الحوكمة، لأن ضعفها من الممكن أن يؤدى إلى سوء إدارة الموارد وبالتالى زيادة الفساد.

ومن خلال تطبيق نظرية المؤسسات، يمكن لمصر أن تعزز من النمو الاقتصادى بانضمامها لتجمع البريكس وذلك من خلال تحسين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتحسين الحوكمة، وتقليل تكاليف المعاملات، وهذا الأمر يتطلب إرادة سياسية قوية وموارد كافية لتنفيذ الإصلاحات.

٦- نظرية التوازن الإستراتيجي (Strategic Balance Theory)

تستخدم هذه النظرية لتحليل العلاقات الدولية وكيفية الحفاظ على التوازن بين القوى الكبرى، بمعنى أكثر وضوحاً، كيف يمكن للدول التعامل فى ظل المصالح المتضاربة، وكيفية الحفاظ على الإستقرار، (Waltz,K.N, 1979).

التطبيق على مصر: بعد انضمام مصر إلى تجمع البريكس قد يحدث خلل فى التوازن الاستراتيجى لها بين أعضاء البريكس (مثل الصين وروسيا)، والقوى الدولية الأخرى (مثل الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى)، وهذا يمثل تحدياً بالنسبة لمصر، ولابد من تعزيزالعلاقات مع الدول الأعضاء فى البريكس فى مجالات التجارة والاستثمار وفى نفس الوقت المحافظة على العلاقات التقليدية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، وأيضا من الممكن استخدام العلاقات مع البريكس كأداة للتفاوض مع القوى الأخرى، ومحاولة تشكيل تحالفات استراتيجية لتعزيز التعاون فى مجالات مثل الأمن والطاقة، وأيضاً تشكيل تحالفات إقليمية مع دول إفريقية وعربية لتعزيز القوة الجماعية.

٧- نظرية التبادل غير المتكافئ (Unequal Exchange Theory)

تفسر هذه النظرية التبادل التجاري غير العادل وكيفية استغلال الدول المتقدمة للدول النامية، ووفقاً لهذه النظرية، الدول النامية تقوم بتصدير المواد الخام ومنتجات منخفضة القيمة، وتستورد منتجات عالية القيمة من الدول المتقدمة، مما يزيد من الفجوة الاقتصادية بين الدول، والهدف الأساسى من هذه النظرية، هو معرفة السبب وراء استمرار التخلف فى الدول النامية، والذي يرجع إلى العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة.(Emmanuel, A, 1972) .

التطبيق على مصر: وفقاً لنظرية التبادل غير المتكافئ فإن مصر قد تواجه خطر التبادل غير المتكافئ مع الاقتصادات الكبرى داخل البريكس، وخاصة فى تصدير المواد الخام واستيراد منتجات عالية القيمة، وبالتالى لابد من تحسين القيمة المضافة للصادرات المصرية من خلال التصنيع، وتشجيع القطاعات المختلفة على الإستثمار فى التكنولوجيا لتحسين جودة الصادرات، وتحسين الإنتاج المحلي لتقليل الإعتماد على الواردات، وأيضاً تشجيع الصناعات المحلية لتحقيق الإكتفاء الذاتي.

ومن خلال تطبيق نظرية التبادل غير المتكافئ ، يمكن لمصر أن تستفيد من انضمامها إلى تجمع البريكس لتحسين مكانتها الإقليمية والدولية، وذلك من خلال الحفاظ على التوازن بين القوى الكبرى، والعمل على تشكيل تحالفات استراتيجية، وتعزيز الأمن القومي، ولكن ذلك يتطلب إدارة دقيقة للمصالح المتضاربة وموارد كافية لتنفيذ الإستراتيجيات.

٨- نظرية الإختيار العام (Public Choice Theory)

الهدف من هذه النظرية، هو فهم وتحليل تأثير القرارات السياسية على الاقتصاد، بمعنى أخر، كيفية اتخاذ القرارات فى القطاع العام و تأثيرها على الاقتصاد والمجتمع، وكيف يمكن أن تؤدي المصالح الذاتية إلى نتائج غير مرجوة.(Buchanan,J.M, et al., 1962) .

التطبيق على مصر: وفقاً لنظرية الإختيار العام؛ يمكن لمصر أن تعزز الإستفادة من انضمامها إلى تجمع البريكس من خلال تعزيز الحوكمة وتقليل الريع، وتحسين العلاقة بين الوكلاء والناخبين.

وفى نهاية هذا الجزء: يمكن القول بأن انضمام مصر لتجمع البريكس ليس مجرد خطوة دبلوماسية؛ بل هو تحول استراتيجي يتطلب إدارة دقيقة للموارد والمصالح، وإذا تم الإستفادة من النظريات الاقتصادية والسياسية؛ يمكن لمصر أن تحول انضمامها إلى تجمع البريكس إلى **نمو مستدام** يعود بالنفع على المجتمع بأكمله، ولمواجهة التحديات المختلفة فإن هذا الأمر يتطلب إصلاحات مؤسسية جادة وتعاون فعال مع دول مجموعة البريكس لتحقيق الأهداف المرجوة.

٥) الخاتمة

يعتبر تجمع البريكس قوة اقتصادية وسياسية أيضاً، فقد سيطر على مايقرب من 31.5% من الاقتصاد العالمي، وحوالى 17% من التجارة العالمية، وكان الهدف الأساسى لهذا التجمع هو تخفيف هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية على مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية، والمطالبة بمكانة دولية تكون متناسبة مع قدراته وامكانياته الإقتصادية، ولذلك انضمت مصر لمجموعة البريكس منذ يناير 2025، وقد حاول البحث دراسة جدوى انضمام مصر لمجموعة البريكس عن طريق عرض المصالح المتبادلة بين مصر ودول البريكس مع مجموعة الفرص التى اكتسبتها مصر من انضمامها للمجموعة، وبعض التحديات التى من الممكن ان تواجها مصر بانضمامها للتكتل، وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج، يمكن عرضها كالتالى:

٥-١ أهم النتائج

١- أهم أهداف البريكس وعلى حسب بيان قمة موسكو الختامي، هو تأسيس نظام عالمى يحدث توازن فى الاقتصاد العالمى بين الدول المتقدمة والصاعدة، وتكوين اتحاد مالى قوي بدلاً من الاعتماد على المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

٢- مصر لديها العديد من المقومات التى تجعلها محل جذب لأي كيان دولي للشراكة والتعاون، وبالتالى فهي بالنسبة لتكتل البريكس تعتبر عضواً مميزاً.

٣- انضمام مصر لتكتل البريكس يؤدى إلى التقليل من سيطرة الدولار على التعاملات الدولية لمصر، مما يعمل على تحسين قيمة الجنيه المصري والذى ينعكس على العديد من المؤشرات الاقتصادية التى تتأثر بشكل مباشر بتراجع قيمة الجنيه،

٤- لابد من الأخذ فى الحسبان أن معظم الاحتياطى النقدى الأجنبى فى مصر بالدولار، وبالتالى التخلى عن الدولار عند التعامل مع البريكس يتطلب توفير عملة بديلة، وهذا الأمر يحتاج إلى خطة استراتيجية تعمل على وجود احتياطى اجنبى متنوع العملات (تنويع سلة العملات الدولية فى مصر)، ليشمل على سبيل المثال الروبل الروسى والإيوان الصينى ...

٥- احتمالية فرض تعريفة جمركية على صادرات البريكس له آثار واسعة على جميع الأطراف؛ حيث تزيد من تكلفة المنتج المستورد، بالإضافة إلى أنها تسبب ضغوطاً على الأسواق من أجل تحويل التجارة الخارجية إلى المنتج الأقل تكلفة، لكن الضرر الأكثر سيكون على مصر؛ حيث أن الدول الصناعية الكبرى من الممكن أن توفر أسواقاً جديده لمنتجاتها، لكن هذا الأمر يصعب على الاقتصاد المصري فى الوقت الحالى.

٦- وفقاً لنظرية النمو الاقتصادي، من الممكن أن يؤدى الإستثمار فى البنية التحتية والتكنولوجيا إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتحسين البنية التحتية يتطلب إصلاحات مؤسسية لضمان الاستخدام الفعال للموارد طبقاً لنظرية المؤسسات.

٧- تعزيز القيمة المضافة من الممكن أن يقلل من الإعتماد على الواردات ويعزز التبادل العادل وفقاً لنظرية التبادل غير المتكافئ.

٨- تحسين الحوكمة يتطلب إصلاحات فى القوانين والأنظمة لتحقيق النتائج المرجوة، تبعاً لتحليل نظرية الإختيار العام.

٥-٢ أهم التوصيات

العمل على مزيد من الإصلاحات الهيكلية المالية والاقتصادية بالنسبة لمصر حتى تعظم الاستفادة من عضويتها لتكتل البريكس.

١) العمل على إيجاد سياسات حماية للمنتجات المصرية والصناعات من المنافسة فى الأسواق وذلك فى ظل توطيد العلاقات المصرية الصينية.
٢) عدم اللجوء الى الاقتراض وخاصة من بنك التنمية الجديد إلا بعد دراسات وافية وفى أضيق الحدود.
٣) شراكة القطاع الخاص المصري باستثمارات مع مجموعة البريكس، عن طريق إعداد مجموعة من التسهيلات والحوافز التى لا تتعارض مع نظم التعامل داخل المجموعة، مع اعطاء الأولوية للقطاعات والأنشطة والمشروعات المستفيدة من تلك التسهيلات.
٤) التركيز على مشروعات البنية التحتية الكبرى التى تعمل على تحسين النمو الاقتصادي، مثل الطرق والموانئ والطاقة المتجددة.
٥) تحسين الحوكمة والإصلاحات المؤسسية، عن طريق تعزيز الشفافية والمساءلة فى الإدارة العامة، وانشاء هيئات مستقلة لمراقبة الأداء الحكومي.
٦) تعزيز التعاون الاقتصادي وذلك عن طريق التفاوض على عمل اتفاقيات تجارية تفضيلية مع دول التجمع لتحسين أوضاع الصادرات المصرية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

- **ابراهيم نوار:** تسييس التعريفات الجمركية هل يعالج العجز التجارى الأمريكى مع مجموعة البريكس؟ // القدس العربى. - ٧ ديسمبر, ٢٠٢٤. - https://www.alquds.co.uk/.
- **أحمد فاروق** تحليل الأداء الاقتصادى لدول البريكس : دراسة حول الأثار الاقتصادية لانضمام مصر إلى التكتل. - مصر : المجلة القانونية جامعة القاهرة، ٢٠٢٣.
- **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء** نشرة التجارة البينية لمصر مع التجمعات الاقتصادية [تقرير]. - مصر ، ٢٠٢٢.
- **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة** مؤشرات الاستثمار المحلية والأجنبية // https://www.investingegypt.gov.eg/Arabic//pages/whyegyptDetails. ٢٠٢٣.
- الهيئةالعامةللاستعلامات https://www.sis.gov.eg/section/125/252?lang=ar. ٢٠٢٣
- **جلال راتب و وآخرون** تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس [كتاب]. - مصر : معهد التخطيط القومى، ٢٠١٤.
- **صندوق النقد الدولي** آفاق الاقتصاد العالمي- اجتياز المسارات العالمية المتباعدة [تقرير]. - واشنطن العاصمة ، أكتوبر ٢٠٢٣.
- **عزت قناوى** تأثير تجمع دول بريكس (BRICS) على النظام الاقتصادى الدولى مع الإشارة إلى مدى إمكانية انضمام مصر لعضوية التجمع مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. - مصر العدد التاسع، يناير، ٢٠٢٠. - الصفحات ٦٣- ٩٩.
- **غادة كمال** مصر على أبواب البريكس " الدوافع والآمال" https://pharostudies.com/ مركز فاروس للاستشارات ولدراسات الاستراتيجية ١٧ أغسطس, ٢٠٢٣.
- **فتحية بلطرش** مكانة القوى الصاعدة " البريكس" فى النظام الدولى دراسة حالة البرازيل ٢٠٠٢- ٢٠٢٠ [تقرير]. - جامعة مولود معمرى- كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٠.
- **مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار** سلسلة تقارير معلوماتية (مصر ودول البريكس ...فرص واعدة) - مصر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٣.- المجلد العدد ٢٠.
- **مروة صلاح الدين** انعكاسات انضمام مصر إلى التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد المصرى " الريكس نموذجاً" المجلة العربية للإدارة (تحت النشر). - ٢٠٢٤. - الصفحات ٢٠٦- ٢٢٨.
- **مروة ممدوح السكرى** إمكانيات استفادة مصر اقتصادياً من مجموعة دول البريكس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، عين شمس، كلية التجارة. - ٢٠١٩.
- **معهد التخطيط القومى** تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس [كتاب]. - مصر : معهد التخطيط القومى، ٢٠١٤.

-**معهد التخطيط القومي INP** آراء فى قضايا التخطيط والتنمية تقييم انضمام مصر لبريكس: المكاسب والتحديات [تقرير]. - مصر : معهد التخطيط القومي، ٢٠٢٤.
-**يونس الفلاح** واقع وآفاق العلاقات العربية بمجموعة البريكس [كتاب]. - مصر : معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠١٤.

ثانياً: **المراجع** باللغة الإنجليزية

- Buchanan,J.M and Tullock,G the Calculus of Consent; Logical Foundations of Constitutional Democracy [Book]. - [s.l.] : University of Michigan press, 1962.
- viner,J the ustoms Union Issue [Book]. - New York : carnegie Endowment for International peace, 1950.
- Balassa, B The theory of Economic Integration [Book]. - Hoomewood, IL : Richard D.lrwin, 1961.
- BRICS Journal of Economics BRICS Journal of Economics [Report].
- cardoso,F.H and Faletto,E Dependency and Development in Latin America [Book]. - [s.l.] : University of California, 1979.
- Emmanuel, A Unequal Exchange; A Study of the Imperialism of Trade [Book]. - [s.l.] : monthly Review press, 1972.
- ING BRICS expansion and what it means forthe US dollar [Report]. - [s.l.] : THINK economic and financial analysis ING , www.ing.com, 2023.
- International Labour Organization ILO - Employment Social Outlook [Report]. - 2023.
- International Labour Organization ILO- Global Employment Trends [Report]. - 2023.
- Jim O'Neill Dreaming with BRICS: The path to 2050. [Report]. 2003.
- Mansour Lotayif BRICS and Egypt Membership: a New Breakthrough for the Egyptian Economy [Report]. - EGYPT : https://www.researchgate.net/, 2023.

- Mark Kobayashi, Building a Future with BRICs: The Nex Decade forOffshoring [Journal] // Springer-Verlag Berlin Heidelberg. - (2012).

- Muhammad Eid BALBAA ASSESSING THE ECONOMIC IMPLICATIONS OFEGYPT'S POTENTIAL MEMBERSHIP IN BRICS:OPPORTUNITIES, CHALLENGES, AND PROSPECTS [Journal]. - [s.l.] : EPRA International Journal of Environmental Economics, Commerce and Educational Management, June 2023. - 6 : Vol. 10 .

- Nash,J.F Equilibrium point in N-Person Games [Book]. - [s.l.] : proceedings of the National Academy of Sciences, 1950.

- NBS China National Bureau of Statistics of China تقارير السوق [Report]

- North,D.C Institutions,Institutional Change and Economic Performance [Book]. - [s.l.] : Cambridge University press, 1990.

- solow,R.M Contribution to the Theory of Economic Growth [Book]. - [s.l.] : The Quarterly Journal of Economics, 1956

- Stephany Griffith-Jones A BRICS DEVELOPMENT BANK:A DREAM COMING TRUE? [Conference] // United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). - Geneva : [s.n.], 2014.

- Waltz,K.N Theory of International politics [Book]. - [s.l.] : Addison-wesley, 1979.

- world Bank Agriculture, forestry, and fishing, value added (% of GDP) [Report]. - [s.l.] : world Bank, 2023.

- World Bank Brazil Unemployment Rate [Report]. - 2020.

- World Bank china Unemployment Rate [Report].

- World Bank Russia Unemployment Rate [Report].

- world Bank South Africa Unemployment Rate [Report].

- World Bank world Development Indicators(WDI) [Report]. - 2024.

The Economic Feasibility of Egypt's Joining the BRICS Group (Opportunities- Challenges)

Abstract

This research examines the economic feasibility of Egypt's potential accession to the BRICS group, analyzing both opportunities and challenges for the Egyptian economy. The study begins by exploring the founding rationale and objectives of BRICS, tracing its evolution from establishment to present day, while highlighting the economic significance of the bloc, the paper then investigates mutual interests between Egypt and BRICS nations, along with their existing trade relations. Substantial economic ties exist between Egypt and BRICS countries, with bilateral trade reaching 31.2 billion$ in 2022 compared to 28.3 billion$ in 2021. BRICS members consequently accounted for 21% of Egypt's total external trade volume in 2022, the research Identifies multiple potential benefits for Egypt's economy through BRICS membership, including reducing US dollar dominance and alignment between BRICS objectives and Egypt Vision 2030. Conversely, it analyzes potential challenges stemming from accession. The study employs relevant economic theories to assess both opportunities and challenges, applying them to Egypt's economic context to determine the net feasibility of joining BRICS, the paper concludes with key findings and policy recommendations to enhance and support bilateral partnership and cooperation between Egypt and the BRICS coalition.

Keywords: Economic blocs, BRICS, Customs tariffs, Egypt, China